3. اتجاهات الصراع الجيوسياسي في منطقة البحر الأسود

Geopolitical Conflict Trends in the Black Sea Region

بقلم الطالبة: فاتن فوزي مصطفى

طالبة دكتوراه في الجامعة الإسلامية في لبنان، قسم العلاقات الدولية

إشراف د. مصطفى الشاميّه

Faten Fawzi Mustafa

PhD student at the Islamic University / Department of International Relations

Supervised by Dr. Mustafa Al-Shamieh

mostafafaten165@gmail.com

تاريخ الاستلام: 1/15 /2025 تاريخ القبول: 2/ 1/ 2025 تاريخ النشر: 25/3/ 2025

ملخص الدراسة:

شهدت منطقة البحر الأسود عقودًا من النزاعات، بحكم الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة، التي تشكل إحدى مفترقات الطرق الإستراتيجية الرئيسية للقارة الأوراسية، ونقطة عبور مهمة تجاريًا وطاقويًا. اتسمت حالة النزاعات بالتنافس بين خصوم تقليديين في مساحة جغرافية تشكل مجالًا حيويًا لتجسيد إستراتيجيات هذه القوى في لعبة التوازنات الإقليمية والدولية. مما يجعل منطقة البحر الأسود بقعة ساخنة محتملة.

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية إرتباط جغرافية البحر الأسود بالتنافس الإقليمي والدولي وتأثيرها في توزيع التراتبية للقوى العالمية، بالإضافة إلى دراسة التفاعلات الجيوسياسية في هذه المنطقة لا سيما بعد الحرب الروسية–الأوكرانية2022، المفتوحة على كثير من الإحتمالات والتأثيرات في منطقة النزاع.

كلمات مفتاحية: الجغرافيا السياسية، التنافس الدولي، البحر الأسود، أمن الطاقة.

Study Abstract

The Black Sea region has witnessed decades of conflicts due to its geopolitical significance. This area serves as one of the key strategic crossroads of the Eurasian continent and a crucial transit point for trade and energy. The conflicts in the region have been characterized by competition between traditional rivals within a geographical space that acts as a vital arena for these powers to implement their strategies in the game of regional and international balances. This dynamic makes the Black Sea region a potential geopolitical hotspot.

The study aims to address the issue of how the geography of the Black Sea is linked to regional and international competition and its impact on the global power hierarchy. Additionally, it explores geopolitical interactions in this region, particularly in the aftermath of the 2022 Russia–Ukraine war, which has introduced numerous possibilities and implications for the conflict zone.

Keywords: Political Geography, International Competition, Black Sea, Energy Security.

مقدمة

يشكل البحر الأسود أحد مفترقات الطرق الإستراتيجية الرئيسية للقارة الأوراسية، بين أوروبا والبلقان وروسيا والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. إذ تمثل هذه المنطقة مساحة تتعايش فيها القوى الكبرى ذات الطموحات الجيوسياسية المتنافسة حاز البحر الأسود أهمية قصوى منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، الأمر الذي جعل الغرب يتخوف من امتداد ذلك إلى دول الجوار الأخرى. ومع اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية عام 2022، إذ أصبحت المنطقة أكثر أهمية في ترتيبات القوة العالمية.

من خلال المشهد الأولي للحرب بدا أنّ الصراع قد إنتقل إلى المقلب الآخر من الأرض، بعد أن تركز ولفترة طويلة في الشرق الأوسط، صاحب ذلك تمدد التنافس نحو المحيطات خاصة في منطقة الهندو باسفيك بين قوى البر الشرقية وقوى البحر الغربية.

هذا المشهد دفع بالعديد من القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في التوزيع الدولي للقوة، ومدى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على أحاديتها في قيادة العالم، وحمايتها لحلفائها ضد التوسع الروسي ضمن مشروع الأوراسية الجديدة. الأمر الذي طرح إشكاليات كبرى فيما خص الأمن الإقليمي والدولي، وأمن الطاقة والأمن الغذائي. لا سيما وأنّ البحر الأسود منطقة عبور تجاري وطاقوي وهو جعل الدول المطلة عليه تتأثر بتداعيات النزاع ودفعها إلى الانخراط فيه بشكل أو بآخر.

يلقي أمن الطاقة وأمن ممراتها وممرات التجارة الدولية بشكل عام بثقله على سياسات الدول لا سيما في المناطق التي تفرض واقعًا جيوسياسيًا معينًا، ويبقى سعي هذه الدول لتأمين البديل في حال حصول أي أمر طارئ أمرا منطقيا وعقلانيا. لذلك تشكل الحروب والتطويق العسكري مصدر قلق للدول مما يجعلها في حالة بحث دائم عن إستقرار هنا أو هناك للحفاظ على بقائها ووجودها.

يمكن إعتبار أنّ إشكالية هذه الدراسة ترتبط بمتغيري الجغرافيا والقوة، إذ تضعنا أما حتمية تأثر الأدوار السياسية والأمنية للدول تبعًا للموقع الجغرافي لمنطقة النزاع، في المقابل يتم تهميش الدور العالمي للدول الحبيسة جغرافيًا التي تقع

تحت وطأة ما يسمى بلعنة الجغرافيا.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التي تتعلق بهذه الدراسة على الشكل التالي: إلى أي مدى ممكن أن يلعب الموقع الجغرافي للبحر الأسود دورًا في تحريك التفاعلات الجيوسياسية، وأي دور يمكن أن يؤديه هذا البحر وفقًا لإستراتيجية القوى العالمية والإقليمية والقوى الصاعدة في إعادة توزيع الأدوار في إدارة النظام العالمي الجديد، بما يسمح بوضع تصور جديد لشكل النظام العالمي في السنوات القادمة؟

تبنى هذه الدراسة على فرضية مفادها أنّه كلما ازداد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأسود ازدادت حاجة هذه الدول إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها بما يتناسب مع موقعها الجديد في التراتبية الهرمية للقوة الذي تطمح إليه بما يضمن لها تقاسم المصالح في المنطقة.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التفاعلات الإقليمية في منطقة البحر الأسود، ومدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة الدولية في ظل التغير الذي طرأ على ميزان القوة العالمي والتغير في أولويات الدول، التي جعلت من أمن الطاقة متغيرًا مهمًا في إدارة العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تأمين خطوط تجارة دولية آمنة ومستقرة خوفًا من زعزعة الأمن الغذائي لعديد من دول العالم. بالإضافة إلى إعادة الاعتبار لأهمية البحر الأسود في ظل المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد ضم شبه جزية القرم 2014 والحرب الروسية–الأوكرانية 2022.

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

–الأول بعنوان: الجغرافيا السياسية للبحر الأسود

–الثاني بعنوان: الصراع الجيوسياسي والتنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأسود.

–الثالث بعنوان: مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأسود.

المحور الأول: الجغرافيا السياسية للبحر الأسود

تأثرت العلاقات الدولية في زمن السلم كما في زمن الحرب، بالجغرافيا السياسية للدول بشكل مباشر، إذ إنّها العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا في السياسة، أي في طريقة تأثير المساحة والموقع والمناخ والحدود... في أحوال الناس والدول. وبهذا لم تعد الجغرافيا بقعة

ساكنة على سطح الأرض، بل باتت تنطق بالسياسة والإقتصاد والتأثير، ترسم المستقبل وتحدد المسارات والإتجاهات. كما تؤثر الجغرافيا السياسية في رؤى القادة وصنّاع القرار على المستويين الداخلي والخارجي. وتسهم في تحديد أدوار الدول وأوزانها في السياسات الدولية والإقليمية، كما أنّها سبب مباشر في الحروب على الموارد.

ويشكل البحر الأسود منطقة جغرافية مهمة ضمن إطارها الإقليمي، لما يعطيه الموقع الجغرافي لهذا البحر بين آسيا وأوروبا كممر مهم للواردات النفطية والتجارة الدولية بشكل عام، ويشكل منطقة صدام بين روسيا من جهة وأوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى. مما يدفعنا إلى الاهتمام بدراسة أهمية الموقع الجغرافي في تحديد ملامح هذا الصراع ضمن حركة تفاعلات جيوستراتيجية تترجم حدة الصراع الجيوسياسي في المنطقة.

أولًا: أهمية الموقع الجغرافي للبحر الأسود في رسم ملامح الصراع

بالنظر إلى الموقع الإستراتيجي، تسمح منطقة البحر الأسود بإستخدام القوة للتأثير على مجمل القارة الأوروبية، لا سيما منطقة البلقان وأوروبا الوسطى، وأيضًا على شرق المتوسط وجنوب القوقاز وشمال الشرق الأوسط.

تبلغ مساحة المسطح المائي للبحر الأسود 461,000 كلم مربع مع إحتساب بحر آزوف، بما يعادل مساحة بحر البلطيق تقريبًا وإن كان يختلف عنه في الحجم والعمق، أقصى امتداد لمسطحه المائي من الغرب إلى الشرق يبلغ 1130كم، وأقصى إتساع من الشمال إلى الجنوب يبلغ 611 كم، في حين يبلغ أقل إتساع 263 كم، ويبلغ أقصى عمق للمياه نحو 2210 م.[1]

يتوسط البحر الأسود قارتي آسيا وأوروبا، ويعتبر بحرًا شبه مغلق، أو بحرًا داخليًا بين الجزء الجنوبي–الشرقي من أوروبا وآسيا الصغرى. يتصل ببحر آزوف عبر مضيق كيرتش، وبالبحر المتوسط عبر مضيق البوسفور وبحر مرمرة وبحر إيجه. تصب فيه عدة أنهار، أهمها نهر الدانوب في الشمال الغربي، والذي يُعد ثاني أهم نهر في أوروبا بعد نهر الفولغا. يتدفق النهر عبر حدود عدة دول في البحر الأسود، مولدوفا، صربيا، رومانيا،

1- رمضان عبد العال، روسيا في البحر الأسود (شبه جزيرة القرم)، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024، على الموقع الإلكتروني: https://eur-asiaar.org/

بلغاريا، وأوكرانيا حيث ينتهي في البحر الأسود. ويعتبر أحد أهم المنافذ البحرية لروسيا نحو المياه الدافئة. تطل عليه ست دول: روسيا،أوكرانيا، جورجيا، تركيا، بلغاريا، رومانيا.

يكتسب هذا البحر أهمية إستراتيجية كونه يشكل مفترق طرق يربط مناطق القوقاز وشرق البحر المتوسط والبلقان والشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه نقطة عبور مهمة بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي جعله يدخل في صميم المنافسة بين روسيا والغرب. شهد هذا البحر عشر حروب مدمرة على سواحله أو بالقرب منه منذ نهاية الحرب الباردة. متفوقًا بذلك على أي منطقة بحرية أخرى في العالم. من هنا لا يمكن فهم الأهمية الجيوسياسية للبحر الأسود بمعزل عن موقعه الجغرافي وسياسات الدول المطلة عليه.

يمثل البحر الأسود أهمية بالغة لعديد من الدول ما وراء حدودها، بسبب تجارة الطاقة والمعادن والموارد الزراعية، بالإضافة إلى أهميته العسكرية والسياسية، وعبره يتدفق الوقود من بحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا والعالم.

تعد منطقة البحر الأسود مجالًا رحبًا لإلتقاء الحضارات المتنوعة دينيًا وثقافيًا، وقد أصبحت ذات أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية مهمة عبر التاريخ. فهي تمثل منطقة العبور بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب. كما أصبحت بمنزلة الحدود المهمة بين الكتلة الغربية والشرقية خلال الحرب الباردة.

من الناحية الجيوسياسية، تُعد هذه المنطقة صغيرة ومغلقة نسبيًا، لكنّها شهدت عبر التاريخ صراعات متعددة بين القوى الشمالية الشرقية (روسيا عبر أوكرانيا وجورجيا) والجنوب تركيا، والغرب (رومانيا، بلغاريا، والقوى الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وبريطانيا العظمى). وكانت منطقة البحر الأسود، لعدة قرون مكانًا للمواجهة بين العالم الروسي (المسيحي الأرثوذوكسي) والعالم التركي (المسلم) والعالم الغربي (المسيحي الكاثوليكي و البروتستانتي).[1]

من الناحية الاقتصادية يستمد هذا البحر أهميته كونه يحتوي على كميات مهمة من النفط، إذ أعلنت تركيا عن إكتشافات نفطية مهمة في حقل سكاريا في البحر الأسود والذي يمكن أن يضيف لها

1–رمضان عبد العال، روسيا في البحر الأسود (شبه جزيرة القرم)، مرجع سابق.

حوالي عشرة مليون متر مكعب من الغاز يوميًا.[1]

كما أنّه سيظل منفذًا بحريًا ومعبرًا أساسيًا لنقل النفط والغاز الطبيعي، ولديه القدرة على ربط منطقة آسيا الوسطى (منطقة بحر قزوين) الغنية بالموارد بسوق الطاقة العالمية.

من الناحية الجيوعسكرية، فإنّ المصالح المتنوعة والمتضاربة بين القوى الإقليمية جعلت منه ساحة لسباق التسلح بالقوة العسكرية البحرية، ومسرحًا لحروب وتصادم عسكري بين مفهومين جيوسياسيين (القوة البحرية والقوة البرية)، والمحرك الرئيسي لهذا التصادم بدون شك هو خطوط نقل الطاقة وسلاسل التوريد أي بشكل أدق خطوط التجارة الدولية.

ثانيًا: الوضعية القانونية للبحر الأسود

وقعت اتفاقية مونترو في سويسرا عام 1936 بمشاركة عدد من الدول من بينها الإتحاد السوفياتي وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وإستراليا. أعلنت الإتفاقية حرية المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب، وسمحت بمرور السفن الحربية لدول حوض البحر الأسود بدو أي تحديد. أمّا السفن الحربية التابعة لدول من خارج حوض البحر الأسود، فسمحت بأن تكون سفنًا سطحية وخفيفة بحمولة محددة ضمن بنود الإتفاقية.

نصت المادة الثانية من الإتفاقية على أنّه « في وقت السلم تتمتع السفن التجارية بحرية العبور والملاحة في المضائق ليلًا ونهارًا، تحت أي علم وحاملة لأية بضاعة، مع مراقبة صحية حسب القانون التركي. أمّا في حالة الحرب فعلى السفن التجارية العبور نهارًا فقط، وللسلطات التركية الحرية في تحديد رخصة المرور والطريق الذي يجب المرور عليه».[2]

دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في تشرين الثاني 1936، الهدف منها كان تنظيم حركة المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. والسفن الحربية قيدتها بقيود معينة وحملت دولة العبور أي تركيا مسؤولية مخالفة بنود الإتفاقية. (تتضمن الاتفاقية تسعة وعشرين بندًا وأربعة ملحقات وبروتوكول).

تفرض الإتفاقية مستويات مختلفة من

1- رمضان عبد العال، مرجع سابق.

2- المادة الثانية من اتفاقية مونترو 1936.

القيود على السفن الحربية من جميع الأنواع التي تمر عبرها، والتي يختلف نوعها وطبيعتها إعتمادًا على ما إذا كانت السفن المعنية تنتمي إلى الدول المطلة على البحر الأسود أم لا. في وقت السلم تخضع السفن الحربية للدول غير المشاطئة للبحر لقيود الحجم (الحد الأقصى للحمولة الإجمالية) وكذلك مدة الإقامة (لا تزيد عن 21 يومًا) كما يجب عليهم إخطار السلطات التركية بمرورهم بإشعار مدته 15 يومًا .[1]

في حالة الحرب، عندما لا تكون تركيا طرفًا في النزاع، لا يسمح للسفن المتحاربة باستخدام المضائق إلّا للوصول إلى موانئها الأصلية.

تلعب هذه القيود دورًا مهمًا في ترسيخ إطارًا عامًا لنظام دولي قائم على القواعد، والذي يحكم نظام السفن والطائرات في البحر الأسود والمضائق التركية لأكثر من 85 عامًا.

منحت الاتفاقية تركيا السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين وتنظيم عبور السفن الحربية التابعة للبحرية. كما أعطتها دورًا مهمًا في إدارة الحركة التجارية الدولية عبر البحر الأسود، وأصبحت التبادلات التجارية الدولية من وإلى المنطقة خاضعة لتقديرات السلطات التركية وللقانون التركي، ما أوجد حالة من التوازن والاستقرار في المنطقة بين المحورين الشرقي والغربي.

بالرغم من أنّ المنطقة شهدت عدة خلافات بين عدد من الدول الموقعة عليها منذ بدء العمل بها، إلّا أنّها بقيت خلال الحرب الباردة منطقة لتحقيق التوازن بين المعسكر الغربي وحلفائه (تركيا واليونان) والمعسكر الشرقي وحلفائه (بلغاريا ورومانيا). لكن هذا الوضع الجيواستراتيجي بدأ بالتغير تدريجيًا بعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي الذي تزامن مع ظهور دول جديدة على خارطة المنطقة أعادت إحياء نزاعات تاريخية على الحدود وساهمت في ظهور حركات إنفصالية ونزعات قومية لدول المنطقة.

بعد انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952، ونظرًا لموقعها الإستراتيجي، لعبت دورًا مهمًا داخل الحلف كونها

1- Aliano, Adam, “Is Russia Exploiting a Gap in the Montreux Convention?” Lawfare Blog, Russia-Ukraine War, 14 June 2022. https://www.lawfareblog.com/russia-exploiting-gap-montreux-convention.

استطاعت بموجب مبدأ الإذن الذي أرسته إتفاقية مونترو 1936، التحكم بمرور السفن السوفيتية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وعلى الرغم من الإختلافات المتزايدة الواضحة بين دول المنطقة حول مستقبلها الإستراتيجي، أنشأت دول حوض البحر الأسود خلال الأعوام 1990و2000، عدة محافل لتعزيز تعاونها الاقتصادي والأمني. في قمة مضيق البوسفور عام 1992، إجتمع زعماء عشر دول (أرمينيا، ألبانيا، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، اليونان، مولدوفا، بلغاريا، روسيا، تركيا)، إذ أقر الاجتماع أنّ المنطقة تضم في تحالفاتها دولًا غير مشاطئة للبحر الأسود، آخذًا بعين الاعتبار القرب الجغرافي أيضًا، الأمر الذي جعل أرمينيا وألبانيا وأذربيجان ومولدوفا واليونان تشارك في القرارات الخاصة بالمنطقة.

إذ أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود كأول مجال للتعاون الإقليمي لمجموعة متكاملة من القضايا الاقتصادية، وبشكل أهم للقضايا الأمنية مثل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وظلت المنطقة منقسمة بين أعضاء في الناتو ومرشحين للإنضمام، وآخرين تجمعهم علاقات أمنية وإقتصادية مع روسيا الإتحادية. وبهذا أصبحت المنطقة ذات إطار مؤسساتي محددة في القانون الدولي، مكونة من 12 دولة، عشر منها المجتمعة في قمة مضيق البوسفور إضافة إلى رومانيا وصربيا.

ثالثًا: الإطار النظري الجيوبوليتيكي للبحر الأسود

أخذت منطقة البحر الأسود أهمية في الإطار النظري الجيوبوليتيكي بإعتبارها جزءًا من مما سُميّ ب» قلب الأرض»، وهي المنطقة التي تتوسط العالم وتشمل أجزاء من قارتي أوروبا وآسيا.

أكد هالفورد ماكيندر في نظريته» قلب الأرض» أنّ من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم، لذلك شهدت هذه المنطقة تدافعًا من القوى الكبرى لحجز مكان لها في هذه البقعة الجغرافية، وبدأت الممرات البحرية تأخذ حيزًا مهمًا في اهتمامات تلك الدول لتأمين خطوط التجارة الدولية وضمان إمدادها بالمواد والسلع الرئيسية لنهضة اقتصادياتها.

وإن كان ماكيندر في نظريته عام 1904 لم يضم منطقة البحر الأسود إلى قلب الأرض، لكنّه في تعديله للنظرية عام 1919 جعل كلًا من البحر الأسود وبحر

البلطيق ضمنها، ذلك أنّ كلا المنطقتين أصبحت لهما أهمية بعد الحرب العالمية الأولى، وزادت رغبة القوى الكبرى بتوسيع نفوذها فيهما.

تنطبق نظرية فريدريك راتزل « المجال الحيوي» على منطقة البحر الأسود، إذ تبدو المنطقة كمجال حيوي مهم بالنسبة لروسيا الإتحادية والتي تسعى للسيطرة عليها وضمان هيمنتها ونفوذها . وأشار نيكولاس سبايكمان في نظريته « الريملاند» «إطار الأرض» إلى أنّ البحار الهامشية التي تفصل المجال الأرضي عن المحيطات، سوف تأخذ إهتمامًا كبيرًا من الدول في تدافعها للسيطرة عليها، ويدخل في هذا الإطار منطقة البحر الأسود حيث يتجلى الصراع بين قوى البر(روسيا) وقوى البحر (الولايات المتحدة وأوروبا) بهدف توسيع سيطرتها على البحار.

خريطة منطقة البحر الأسود ضمن قلب الأرض حسب نظرية ماكيندر 1919.

المصدر: lotus aris, heartland and rimland theory, (25/01/2022), in: https://bit.ly/3TgeJqq

أمّا الفريد ماهان فقد جعل من نظريته «القوة البحرية» مدخلًا لتفسير التحرك الجيوبوليتيكي الأميركي تجاه البحار، الذي بدأ مع التنافس الفرنسي والبريطاني على البحار والممرات البحرية المهمة في حركة التجارة الدولية. ومن المعلوم أنّ أهمية هذه النظرية بدأت تظهر مع الإنفتاح التجاري والعولمة، وبدأ التنافس الدولي على الممرات البحرية لما لها من تأثير في إقتصاديات الدول الحديثة. وسعت الدول البرية التي تفتقد إلى منافذ على البحار والمحيطات إلى التوسع بحرًا بمختلف الطرق المتاحة. وبهذا يكون البحر الأسود نموذجًا واضحًا للتحول الجيوبوليتيكي الذي طرأ على إستراتيجيات القوى الكبرى.

وفي فكر ألكسندر دوغين، المفكر الروسي، فقد شرح حيثيات الصراع بين قوى البر التي تسعى للتوسع ضمن نطاقها الجغرافي الذي يحيط بها، وقوى البحر وهي الأمبراطوريات البحرية التي يعتمد نفوذها على الهيمنة في البحار. وتشكل في هذا الإطار أوكرانيا ومنطقة البحر الأسود منطقة عازلة بين الحضارتين البرية والبحرية. حتى أنّ دوغين كان قد إقترح فكرة « فيدرالية

البحر الأسود والبلطيق» على إعتبار أنّ هذه المنطقة ستميل جيواستراتيجيًا إلى الحضارات البحرية.[1]

المحور الثاني :الصراع الجيوسياسي والتنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأسود

يشكل البحر الأسود خط صدع استراتيجي عند نقطة التقاء أوروبا وآسيا الوسطى وشرق البحر الأبيض المتوسط وروسيا وشبه جزيرة القرم ومضيق البوسفور والدردنيل وكذلك مصب نهر الدانوب، مما جعلها منطقة عبور جاذبة في مجال التجارة والنقل، وغنية بالموارد. لذلك حصل الإشتباك بين القوى الكبرى من أجل السيطرة عليها مرارًا وتكرارًا.

يتميز البحر الأسود واقعيًا بأربعة قرون من التنافس التركي–الروسي، واليوم تحده ست دول مشاطئة، بالإضافة إلى روسيا، دولتان هما عضو في الإتحاد الأوروبي (رومانيا وبلغاريا)، وثلاثة مرشحين للانضمام (أوكرانيا وجورجيا وتركيا). وتعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) موجودة بثقلها في المنطقة من خلال ثلاث دول أعضاء فيها (تركيا ورومانيا وبلغاريا). مع تواجد دائم لقيادة الفرقة المتعددة الجنسيات الجنوبية–الشرقية والتي يوجد مقرها في بوخارست على مرمى حجر من القواعد البحرية الروسية في سيفاستوبول ونوفوروسيسك.

في هذا الفضاء الرحب للتنافس والذي تهيمن عليه علاقات القوة المتطورة بإستمرار، هناك قضايا أمنية متفاعلة وعلى المحك، سواء سياسية أو عسكرية أو طاقوية كما في مجال الأمن الغذائي.

الحروب المتتالية في المنطقة، أبخازيا (1991–1993) وأوسيتيا الجنوبية (2008)، ثم ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا (2014)، والحرب الأوكرانية (2022) والتي مازالت مجهولة النتائج والأبعاد،أعطت فرصة لروسيا بتعزيز قبضتها العسكرية على مفترق الطرق الإستراتيجي هذا، كما سمحت لتركيا بخلق فرص اقتصادية جديدة، في الوقت الذي إنقطعت فيه أوكرانيا وجورجيا عن معظم سواحلها وطرق إتصالاتها، وأُصيب الإتحاد الأوروبي في صميم استقلاليته الإستراتيجية وبنيته الأمنية التي سو تحتاج مع الوقت إلى إعادة النظر والتأسيس.

1– ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديدة، طرابلس، 2004، ص 433.

أولًا: تطور الوضع الأمني في منطقة البحر الأسود خلال الأعوام (1990-2000)

خلال الأعوام 1990 و2000، أصبح البحر الأسود ساحة التنافس الأكثر حدة بسبب إمكاناته الإستراتيجية. لقد أوجد عقدين من الزمن يسودهما حالة عدم اليقين، بعد أنّ هزّ التوازن الإقليمي بشكل عميق.

في الثامن من كانون الأول 1991 وقعت روسيا وبيلاروسيا وأوكرايا إتفاقية مينسك، التي تمخض عنها كومنولث الدول المستقلة (رابطة الدول المستقلة)، إنضمت إليه لاحقًا ثماني جمهوريات سوفيتية سابقة: أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، قيرغستان، أوزباكستان، طاجكستان، تركمانستان ومولدوفا.

في بداية عقد 1990، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة بشكل رسمي، سعت روسيا المستقلة حديثًا إلى بناء نفسها كدولة، وبالتالي بدأت خطوة التحول الجريء في أنظمتها الاقتصادية والسياسية، والتي كان من المفترض أن ينتج عنها إقتصاد سوق قوي يتبعه حالة من الديمقراطية السياسية. في هذا الوقت كانت الباب مفتوحًا أمام المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت مهتمة جدًا بالبحر الأسود في ذلك الوقت.

في واقع الأمر، منذ نهاية العام 1980، بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ترى في البحر الأسود مركزًا للموارد الطاقوية التي تحتاجها لتنويع إمداداتها منها. لذلك أصبح إيجاد طريقة لوضع بيادقها في هذه المنطقة سؤالًا متكررًا داخل هذا المجتمع الاقتصادي، حتى أنّه أصبح موضوعًا مركزيًا بمجرد توقيع المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأووروبي في عام 1992، لأنّ السيطرة على البحر الأسود ستكون فرصة مثالية للاتحاد الأوروبي ليعثر على نفسه داخل بلدان أوروبا الشرقية وبالتالي سيكون قادرًا على التوسع بسرعة أكبر.[1]

لكنّ طموحات الاتحاد الأوروبي سرعان ما تلاشت بسبب الصراعات العديدة التي جرت في المنطقة ما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، على سبيل المثال حرب ناغورنو كاراباخ (1988-1994)، حرب دنيستر، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الحرب الأهلية في

1- Mer Noir et enjeux strategiques, Revue Histoire,2023,sur la site : **https://revue-histoire.fr/actualite-histoire/mer-noire-et-enjeux-strategiques/ vue a 5\12\2024.**

جورجيا(1993-1991)...

في خضم هذه الحروب أصبح البحر الأسود مكانًا يصعب الوصول إليه من قبل الإتحاد الأوروبي، وبالتالي أفسح المجال أمام توسع تأثير روسيا في أوروبا الشرقية والبحر الأسود على حد سواء.

في بداية عقد التسعينيات بعدما أصبحت روسيا الإتحادية دولة مستقلة عن باقي أجزاء الإتحاد السوفياتي، كانت تسيطر على 400 كلم فقط من السواحل في البحر الأسود، بالإضافة إلى أربعة من 26 ميناء سوفياتي، أي مع استقلال أوكرانيا وجورجيا وجدت جبهة البحر الوسية نفسها محصورة، مما قلل كثيرًا من حصتها في كعكة البحر الأسود.[1]

وبطبيعة الحال فإنّ اللجوء إلى استعمال القوة ودعم الحركات الإنفصالية والمجيء بأنظمة حكم موالية لروسيا كان هدفًا إستراتيجيًا لدى روسيا للوصول إلى البحر الأسود. فبعد الحرب في أوسيتيا وأبخازيا وإستقلال هاتين المنطقتين عام 2008، استطاعت روسيا أن تضمن سيطرتها غير المباشرة على 215 كلم من ساحل البحر الأسود من جهة أبخازيا. ثمّ في عام 2014، بعد ضم شبه جزيرة القرم، أضافت روسيا إلى نفوذها مساحات جديدة من سواحل البحر الأسود، إذ يبلغ طول الساحل في هذه المنطقة 326 كلم. كما سيطرت على موانىء بلاكلافا، أبوتوريا، وسباستوبول، حيث تستخدم روسيا قواعدها العسكرية لحماية حديقتها الخلفية في منطقة البحر الأسود.

وبالرغم من كل ذلك ظلت تركيا المسيطر الرئيسي والفعلي على البحر الأسود بموجب إتفاقية مونترو 1936.

ثانيًا: إستراتيجية روسيا تجاه منطقة البحر الأسود

يندمج بحر قزوين والبحر الأسود وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسّط في مساحة جيوسياسيّة واحدة، حيث تتوالى المنافسات الإقليميّة كما الدوليّة في هذه المساحة البحريّة ذات الأهميّة الإستراتيجيّة لا سيّما في ما يتعلّق بطرق التجارة الدوليّة وإحكام الطوق الأمنيّ لحماية سلاسل التوريد ووصول البضائع إلى أماكن متعدّدة في العالم.

بعد اطمئنانها إلى الوضعيّة المستقرّة التي وصلت إليها منطقة بحر قزوين نتيجة توقيع اتّفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين 2018، شرعت روسيا في تصدّيها للهيمنة البحريّة الأمريكيّة في

1- Ibd .

البحار الاستراتيجيّة ورسم خريطة جديدة لحلمها القديم « الوصول إلى المياه الدافئة».

الرؤية الإستراتيجية الروسية للهيمنة على البحر الأسود

من قوة مهيمنة في القرن التاسع عشر، وقوّة مرهقة في الحرب الباردة، وقوّة منهكة بعد العام 1991، عادت روسيا إلى البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسّط مع تراجع الوجود الأوروبّي والأميركيّ في المنطقة. في دراسة لمركز» الدراسات الإستراتيجيّة والدولية» بعنوان» نحو إستراتيجيّة أمريكيّة جديدة لمنطقة البحر الأسود» تمحورت حول « الأهمّية الجيواستراتيجيّة لمنطقة البحر الأسود»، شرحت الدراسة أهمّية البحر الأسود كنقطة عبور بين أوروبّا وآسيا، فضلًا عن كونه مفترق طريق يربط بين مناطق القوقاز وشرق البحر المتوسّط وغرب البلقان والشرق الأوسط، وهو ما جعله في صميم المنافسة الاستراتيجيّة بين روسيا والغرب. كما أشارت الدراسة إلى نموّ القوّة العسكريّة الروسيّة في البحر الأسود حتّى قبل الحرب الأوكرانيّة العام 2022، الأمر الذي جعله مركز تهديد للأمن الإقليميّ بما في ذلك أمن حلف الناتو وحلفائه وشركائه. عرضت الدراسة مواقف الدول المطلّة على البحر من تمدّد القوّة العسكريّة الروسيّة، وهي «أوكرانيا وجورجيا وبلغاريا ورومانيا وتركيا». ثمّ ختمت بما يجب أن تكون عليه الاستراتيجيّة الأمريكيّة الجديدة تجاه البحر الأسود في المستقبل[1].

ومن منظور تحليليّ رأت الدراسة أنّ العوامل الجيو استراتيجيّة لمنطقة البحر الأسود لم تتغيّر بالنسبة لروسيا منذ العام 1853، إذ استبدل الناتو والولايات المتّحدة الأمريكيّة بالدول الأوروبيين الفرديين كمنافسين جيوسياسيين رئيسيين لموسكو: القرم هي المصدر العسكريّ، تركيا هي المحور، والمضائق التركيّة هي الانتاجيّة والاستراتيجيّة والهدف النهائيّ للوصول إلى شرق البحر المتوسّط والوجود العسكريّ فيه كقوّة موازنة لتوسّع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلف شمال الأطلسيّ شرقًا ووجودها في بحر إيجه ووسط البحر الأبيض المتوسّط[2].

1- ليزا آي أرنسون، جيفري مانكوف، نحو إستراتيجية أمريكية جديدة لمنطقة البحر الأسود، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، 2023، على الموقع الإلكتروني: **https://natourcenters.com/ تاريخ التصفح: 9\6\2024.**

2- عباس محمد الزين، روسيا بين بحرين وقرنين، 25\2\2023، على موقع قناة الميادين: **https:// www.almayadeen.net/research-papers/ ، تاريخ التصفح: 5\5\2024.**

بعد الانقلاب في أوكرانيا العام 2014 لصالح سلطة حليفة للغرب، خاطرت موسكو بعمليّة عسكريّة سريعة هدفت من خلالها إلى استرجاع شبه جزيرة القرم وضمّها. حينها كانت روسيا تقاتل من أجل العودة إلى سيفاستبول على البحر الأسود، وبشكل أدقّ عدم خسارته لصالح حلف الناتو الداعم للانقلاب، وقبل ذلك في جورجيا العام 2008، حيث تحافظ روسيا على وجود عسكريّ كبير في منطقة أبخازيا الممتدّة مئات الأميال على الساحل الشرقيّ للبحر الأسود.

يمكن القول إنّ خطوات روسيا الأولى في اتّجاه التعدّدية القطبيّة والنظام العالميّ الجديد قد باءت بالفشل من هناك، بمنع الناتو من الهيمنة على سيفاستبول وضمّ جورجيا، وتواصلت جهودها من خلال ترميم القوّة العسكريّة في البحر الأسود مع تعزيز الحضور في البحر الأبيض المتوسّط كنتيجة للتدخل العسكري في سوريا. هذه السيطرة على شبه جزيرة القرم سمحت لروسيا باستخدام البحر الأسود كمنصّة إطلاق في دعم العمليّات العسكريّة في شرق البحر المتوسّط، إذ شكّلت الصواريخ الموجّهة من البحريّة الروسيّة دورًا حيويًا في توفير الدفاع الجوّيّ للقوات الروسيّة العاملة في سوريا خلال الأيام الأولى للتدخّل الروسيّ في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أنّ الجغرافية السياسيّة للمنطقة، والطبيعة الأكثر محدوديّة للقوات الروسيّة هناك تعني أنّ موسكو ليس لديها السيطرة الدفاعيّة نفسها كما هي الحال في البحر الأسود فإنّ قواتها في البحر الأبيض المتوسّط، قويّة بما يكفي لتشكيل تحدٍّ حقيقيّ للهيمنة البحريّة للولايات المتّحدة والحلف الناتو[1].

في قراءة لمسار العمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا، يمكن ملاحظة مدى تركيز روسيا على المناطق الجنوبيّة للجبهة وإسراعها خلال الأيام الأولى إلى السيطرة على بحر آزوف وتحويله إلى « بحر روسيّ»، ما يوضح رغبة روسيا في توسيع دائرة السيطرة على البحر الأسود ضمن أكبر اتّساع لها، وصولًا إلى أوديسا، وهي آخر نقطة أوكرانيّة على البحر الأسود جنوبًا.

وفي الوقت الذي تسمح به قناة الفولغا – دون لروسيا بنقل السفن عبر بحر قزوين على بحر آزوف، ثمّ جنوبًا إلى البحر الأسود عبر مضيق « كيرتش» فإنّ

1- المرجع نفسه.

إمكانيّة سعي روسيا لضمّ ترانسنيستريا المدعومة منها في مولدوفا، والتي يحدّها جنوبًا البحر الأسود وأبخازيا من الجهة المقابلة، ستحوّل هذا البحر إلى «بحيرة روسيّة». حينها يمكن لروسيا فرض تعديلات على المعاهدات التي تحدّ من تحرّكاتها، باعتبار أنّ أيّ تعديل في الإستراتيجيّات الخاصّة بالبحر الأسود ستؤدّي حكمًا إلى تعديلات مشابهة في البحر الأبيض المتوسّط، من خلال تطوير أو حتّى تغيير المعاهدات التي ترتبط بالعبور عبر مضيقي البوسفور والدردنيل. وبذلك يكتمل خطّ روسيا الإستراتيجيّ من بحر قزوين إلى البحر الأسود ثمّ البحر الأبيض المتوسّط. هذا المسار سيؤمّن لروسيا تحرّكًا حرًّا في مختلف الصعد الأمنيّة والتجاريّة من قزوين على نزوف، ثمّ البحر الأسود فالبحر الأبيض المتوسّط. هذه المعادلة الجديدة تعتمد بشكل أساس على نتائج الحرب الأوكرانيّة الحاليّة والتي حتى الآن لم تحسم، وعلى الأهداف المعلنة منها والتي تتمحور بشكل أساسيّ حول النظام العالميّ الجديد. لا شك انّ التقدم العسكري الروسي في أوكرانيا(في دونباس) وغياب استراتيجيّة غربيّة واضحة تجاه البحرين، عاملين مساعدين ربّما في تحقيق ما تصبو إليه روسيا الاتّحاديّة في حلمها القديم الجديد « الوصول إلى المياه الدافئة».

ثانيًا: مقاربة جيوسياسيّة روسيّة للمنطقة بين قزوين والبحر الأسود.

بالإضافة إلى الأهمّية الاستراتيجيّة التي ينعم بها بحر قزوين في صيانة الأمن القوميّ الروسيّ وتأكيد حضور روسيا في مناطق نفوذها التاريخيّة، فبحر قزوين يقدّم لروسيا منفذًا بديلًا عبر إيران للوصول إلى المحيط الهنديّ. وتؤكّد التطوّرات الحاصلة اهتمام روسيا الجدّي بتعزيز التجارة البحرّية وعلاقات الشحن مع إيران في بحر قزوين، ومن ناحية أخرى تهتم الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران أيضًا استخدام طاقة بحر قزوين من أجل تطوير علاقات العبور والتجارة مع روسيا والاتّحاد الاقتصاديّ الأوراسيّ، ومع ذلك هناك تحدّيات وصعوبات تواجه البلدين في هذا المجال.

إذ يبقى الشحن البحريّ وقدرة الموانئ على بحر قزوين محدودين، وتفتقر موانئ إيران إلى اتّصالات نقل فعّالة تربطها بشبكة السكك الحديديّة الوطنيّة. ولكن مسار التجارة بين البلدين يتطوّر وبشكل لافت، وإذا استمرّ تطوّر المسار

بهذه الوتيرة فسيصبح الطريق الرئيس بين روسيا ومحيطات العالم، بدلًا من المسارات البريّة في القوقاز وآسيا الوسطى، بما يسمح لروسيا بتجاوز عدد من العقوبات وتعزيز تحالفها مع إيران.

وفي ضوء القيود المفروضة على الميزانيّة الروسيّة الناشئة عن الحرب ضد أوكرانيا، قرّرت السلطات الروسيّة تقليص عدد من مشاريع الربط التجاريّ مع عدد من الدول. هذه الحرب التي فرضت على روسيا إجراء مراجعة جيوسياسيّة في المقلب الآخر، على البحر الأسود، المنفذ البحريّ الذي تسعى من خلاله إلى ترسيخ هيمنتها وإبراز نفوذها خارج جوارها إلى غرب البلقان وجنوب القوقاز وشرق البحر الأبيض المتوسّط والشرق الأوسط، ما يسمح لها أيضًا بتحدّي الأمن الأوروبّي من مواقع متعدّدة.

ويشير المراقبون إلى أنّ المنافسة الجيوسياسيّة في البحر الأسود تعيد تعريف النظام الإقليميّ، وتغيّر هوّيته الجيوسياسيّة وتشكّل العلاقات بين الدول في المنطقة الأوسع.

يعدّ البحر الأسود ضرورة لتصوّر روسيا لذاتها كقوّة عظمى، وتسعى من خلال سياستها الإقليميّة على خلق نقاط الضعف والاستفادة منها، من خلال تحدّي السلامة الإقليميّة للدول الساحلية واستخدام الطاقة والتجارة كسلاح، وتعطيل الاتّصال وزيادة وجودها العسكريّ.

ونتيجة لذلك، تسيطر روسيا على ثلثي الساحل الجورجيّ في أعقاب حرب 2008 واحتلال أبخازيا. كما ضمّت جزيرة القرم وأربع مناطق أوكرانيّة وتحاول فرض سيطرتها على الساحل الأوكرانيّ بأكمله. كما دعمت النظام الموالي لها في ترانسنيستريا في مولدوفا للضغط على حكومة مولدوفا.

هذه المحاولات الروسيّة شجّعت دول المنطقة على الاندماج السريع في النظام السياسيّ والأمنيّ الغربيّ، كردّ على تصرّفاتها، سعت دول المنطقة إلى الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبّي وحلف شمال الأطلسيّ، وثلاث من الدول الخمس الساحليّة هي أعضاء في حلف الناتو (تركيا – بلغاريا ورومانيا)، واثنتان (جورجيا وأوكرانيا) من الطامحين لذلك. وبالمثل فإنّ بلغاريا ورومانيا هما عضوان في الاتحاد الأوروبّي بينما الدول الثلاث الأخرى فهي مرشّحة للانضمام في أيّ وقت.

كما سعت بلغاريا ورومانيا إلى تعزيز الوجود الأميركيّ وحلف شمال الأطلسي على أراضيها. في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع حليفتيها في حلف شمال الأطلسيّ، بهدف جعل المنطقة أكثر أمنًا للشحن والسماح لأوكرانيا بتصدير حبوبها مباشرة إلى السوق الدولية، وتجنب الحصار الروسيّ. تلتقي تركيا وأوكرانيا في البعد السياسيّ للبحر الأسود إذ ترفض كلتاهما الهيمنة الروسيّة عليه.

في مواجهتها للغرب تحتاج روسيا إلى استعادة تفوّقها في البحر الأسود من خلال تحقيق النصر العسكريّ في أوكرانيا. ويتلخّص هدفها المباشر في عزل أوكرانيا عن ساحل البحر الأسود، وتأمين الاتّصال البرّي مع شبه جزيرة القرم، وفرض السيطرة على أوديسّا. وهذا من شأنه أن يمكّن روسيا من السيطرة على التجارة البحريّة وطرق الطاقة.

في المقابل تشعر روسيا أنّها محاصرة في بحر البلطيق بعد انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، ومن المرجح أن تضاعف قوّاتها في البحر الأسود لتعويض خسائرها في بحر البلطيق.

يشكّل البحر الأسود أهمّية أمنية لحلف شمال الأطلسي، إذ أجرى الحلف مناورات عسكريّة عدّة في مياهه منذ العام 1997 وحتى الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة. ورغم هذه الأهمّية فإنّ الحلف لا يمتلك سوى ثلاثة أساطيل بحريّة دائمة في البحر الأسود: في بلغاريا ورومانيا وتركيا[1].

وإذا كانت اتّفاقية الوضع القانونيّ لبحر قزوين العام 2018، قد ضمنت الاستقرار الأمنيّ والعسكريّ في بحر قزوين، وأعطت الفرصة لروسيا وإيران بتعزيز تفوّقهما العسكريّ في المنطقة، فإنّ اتّفاقية مونترو المبرمة العام 1936 تنصّ على احتفاظ تركيا بسيادة كاملة على مضيقي البوسفور والدردنيل، وهما المنفذان البحريّان الوحيدان لشحنات النفط والحبوب من دول البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسّط.

وعقب اندلاع الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة، أعلنت تركيا إغلاق الممرّات المطلّة على البحر الأسود أمام جميع السفن الحربيّة الروسيّة وغيرها بهدف الحفاظ على توازن القوّة البحريّة، بما

1 – توماس لا تشان، البحر الأسود... أهمية إستراتيجية ودور حيوي في حرب أوكرانيا، 15\8\2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/، **تاريخ التصفح: 4\5\2024**.

فيها سفن حلف الناتو وهو ما يصبّ في مصلحة روسيا.

وبحكم سيطرتها على الوصول إلى البحر الأسود بموجب اتّفاقية دوليّة، تحتلّ تركيا موقعًا جيوستراتيجيًّا رئيسًا، إذ أصبحت أهمّ شريك لحلف شمال الأطلسي في المنطقة فضلًا عن كونها مركزًا تجاريًّا لدول آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط.

وفي إطار مواجهة الهيمنة الأمريكيّة في مناطق نفوذها، تسعى روسيا إلى تقوية علاقاتها مع حلفائها الرئيسيين الصين وإيران وذلك عبر القنوات البحرية لتعزيز نفوذها العسكريّ والاقتصاديّ في آن معًا.

وقد بدأ ذلك يظهر جليًا في العام 2023 عندما انضمّت طهران إلى جهود الصين لمساعدة روسيا في تجريف قناة الفولغا–قزوين البحرية، فضلًا عن قيام شركة إيرانيّة تابعة للصناعات البحريّة بإصلاح سفينة روسيا تحطّمت في الجليد على نهر الفولغا (الأمر الذي يعدّه الغرب أهمّ من تزويد إيران روسيا بالسلاح)، في تطوّر نوعي للعلاقات بين هذه البلدان التي يجمعها العداء المشترك للولايّات المتّحدة الأمريكيّة، إضافة إلى روابط التاريخ والجغرافيا والاقتصاد.

يُعدّ إمتداد التعاون بين إيران والصين وروسيا إلى منطقة الفولغا إنجازًا غير مسبوق على المستوى الجيوسياسيّ، خصوصًا أنّه لم يسبق للكرملين أن سمح سابقًا بمرور سفن أجنبيّة بما فيها الإيرانيّة والصينيّة عبر نهر الفولغا واستخدام القناة. هذا النهر الذي لطالما عدّ ممرًا مائيًا داخليًا يخضع لاعتبارات الأمن القوميّ الروسيّ.

تكمن أهمّية تجريف القناة في كونها ستمكّن سفن الشحن الروسية والصينية والإيرانية وحتى الهندية وغيرها، من نقل المزيد من الشحنات الثقيلة من وإلى بحر قزوين إلى أوروبا. إضافة إلى أنّها تساعد روسيا على عبور سفن بحريّة أكبر من اسطول بحر قزوين الروسي إلى بحر آزوف. ممّا سيمهّد الطريق أمامها في استعمالها في معاركها المستقبليّة ضدّ أوكرانيا.

إنّ مشاركة هذه الدول في هذه العمليّة مفيدة من الناحية الاقتصاديّة والجغرافيّة والجيوسياسيّة بالنسبة إلى إيران والصين، ستدمج إيران في الحلف الصينيّ الروسيّ القديم الجديد، كما ستعزّز محور طهران–موسكو، لا سيّما على

الصعيدين العسكريّ والاقتصاديّ. هذا الحلف الثلاثيّ وإن لم يأخذ شكل التأطير الرسميّ، سيؤدي دورًا مهمًا في التصدّي للنفوذ التركيّ والغربيّ في المنطقة، إضافة إلى أنّه سيشكّل عامل ردع سيحدّ من تهديدات أوكرانيا العسكريّة في المستقبل، نظرًا للموقع الجيوستراتيجيّ للقناة. هذه القناة توفّر أقصر اتّصال صالح للملاحة بين بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسّط عبر بحر آزوف والبحر الأسود. [1]

وفي تقييم إضافيّ لأهمّية القناة يصف معلقون روس هذا التطور بأنّه مسار محتمل لإعادة ترتيب التجارة الدوليّة، ويشيرون إلى السبل التي يمكن للتجارة بين روسيا وإيران عبر قزوين من التغلّب على المصاعب الناجمة من عدم الاستقرار في جنوب القوقاز وتخطّي القيود المفروضة على سكك الحديد في آسيا الوسطى.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أن الطرق النهرية – حتّى في القرن الحادي والعشرين – يمكنها أن تغيّر الجغرافيا السياسيّة للمنطقة، كما السكك الحديديّة والطرق السريعة، وأن تكون بديلًا فعّالًا لروسيا وإيران لمواجهة الحصار الغربيّ وتوسيع حركة التجارة مع العالم الخارجيّ.

ثالثًا: إستراتيجية حلف الناتو في الدفاع والتطويق في منطقة البحر الأسود

منذ ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا عام 2014، بدأ حلف الناتو بتعزيز إستراتيجيته وقدراته تجاه البحر الأسود، والتي كانت لأسباب عديدة وأغلبها خطأ في الخطط الإستراتيجية تدور في فلك وفضاء منطقة بحر البلطيق، الجناح الغربي للولايات المتحدة الأمريكية.

ومع اندلاع الحرب الأوكرانية(2022) في بداياتها، بدت وكأنّها حرب برية وليست صراعًا بحريًا، ولكنّ التطورات المتسارعة أكدت بما لا يترك مجالًا للشك أنّ « البحر الأسود» عنصرًا رئيسيًا في المواجهة الأطلسية_الروسية، ليعيد التأكيد على فكرة أنّ الصراع بين قوى البر وقوى البحر قد يشتعل في بقعة جديدة من بقاع الأرض.

يحتل البحر الأسود أهمية واضحة بالنسبة للحلف الأطلسي، بدأت تتجلى بعد الحرب الروسية_الأوكرانية عام 2022، ففي عام 2023 قدم الحزبان الرئيسيان

1- علي دريج، تعاون غير مسبوق...روسيا تسمح للصين وإيران بالمشاركة في تجريف قناة الفولغا، 2023، قناة الميادين، على الموقع الإلكتروني: https//:www.almayadeen.net/news/politics. **تاريخ التصفح: 2024\7\11**

في الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قانون يدعو إدارة الرئيس جو بايدن إلى تطوير إستراتيجية للبحر الأسود، وضرورة زيادة الوجود العسكري للحلفاء والولايات المتحدة مع مشاركة أعمق في إقتصاد الأخيرة. كما يشدد على إهتمام الولايات المتحدة بوجود حلفاء وشركاء في المنطقة (أوكرانيا،جورجيا،أرمينيا، أذربيجان،مولدوفا، رومانيا، بلغاريا، تركيا). ويصر التقرير على الطبيعة الحيوية للبحر الأسود من أجل المصالح الأمنية للولايات المتحدة. وبالمثل فقد تمّ تقديم مقترحات مماثلة لدى البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الناتو.[1]

بالرغم من تلك الأهمية إنسحب الغرب الأطلسي من البحر الأسود، إذ لم تدخل أي سفينة حربية من دولة غير مطلة على البحر منذ كانون الأول 2021، ولم تجر أي مناورات بحرية بمشاركة الغرب في هذا البحر بدءً من تموز من العام نفسه.

تعود أسباب إخلاء الناتو للبحر الأسود لمصلحة روسيا لعدة عوامل منها:[2]

البيئة الخطرة التي خلقتها الأعمال العسكرية الروسية في البحر الأسود في الفترة التي سبقت الحرب وأثناءها.

-سياسة الولايات المتحدة وحلفائها المتمثلة بتجنب الإتصال الحركي مع القوات الروسية بأي ثمن تقريبًا.

– قرار تركيا عقب الحرب بمنع دخول السفن الحربية من الدول غير المطلة عبر مضيق البوسفور إلى البحر الأسود.

وتشير وثائق قمة الناتو الأخيرة في فيلنيوس، والبيان الصادر عن اجتماع مجلس الناتو وأوكرانيا عام 2023، إلى أنّ القوى الغربية المتحالفة قد إتفقت على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأسود في بياناتهم الرسمية التي دعت إلى دعم الجهود المنسقة الرامية إلى الحفاظ على الأمن والسلامة والإستقرار وحرية الملاحة في البحر حسب ما نصت عليه إتفاقية مونترو 1936، وإدراكًا منها لمدى تفاقم الحرب التي تقودها روسيا في أوكرانيا وتحسبًا لكل التقلبات، فإنّ

1- Lord Mark LANCASTER, RUSSE NAVIGUER EN EAUX TROUBLES, LES INCIDENCES DE LA GUERRE RUSSE EN UKRAINE SUR LA SÉCURITÉ EN MER NOIRE, rapport de l,Assemblee paelementaire de l,OTAN,020 DSCFC 23 F rév.1 fin – Original : anglais – 7 octobre 2023. Vu a 3\12\2024

2- علي دريج، المواجهة الروسية-الأطلسية تنتقل إلى البحر الأسود... المنطقة على فوهة بركان، على موقع قناة الميادين:almayadin.net ، 2023،تاريخ التصفح: 17\12\2024

هذه الدول تعرب عن نيتها في مواصلة مراقبة وتحليل التطورات في المنطقة وتحسين بالأوضاع، مع إيلاء إهتمام خاص للتهديدات التي تهدد أمنها والفرص المحتملة للتعاون الوثيق مع شركائها في المنطقة.

وبالرغم من أهمية البحر الأسود بالنسبة لحلف الناتو إلّا انّه إنسحب من البحر مع بداية الحرب الروسية–الأوكرانية ولم تشارك قواته بأية مناورة بحرية ولم تدخل البحر قوات دولة غير مشاطئة وهذا ينظر إليه كحالة إستثنائية نادرة في أيامنا الحالية. إقتصرت مشاركة الأطلسي في البحر الأسود على المراقبة والإستطلاع ودوريات الشرطة الجوية وتطوير الدفاعات على الشاطئ.

في المقابل تتحدى هذه التطورات في البحر الأسود الإتحاد الأوروبي، الحليف والشريك لحلف الناتو، لتأكيد نفسه كقوة مستقلة وإستراتيجية في فضاء منظم من الخصومات للقوى المتنافسة. ومع ذلك، لا يملك الإتحاد إستراتيجية واضحة في هذه المنطقة. في بوصلته الإستراتيجية يدرك الإتحاد انّ الهجوم الروسي على أوكرانيا يشكل تهديدًا لأمن وإستقرار المنطقة بأكملها. وسياسته تجاه المنطقة مازالت تعكس روح العصر في عام 2000، فهذا الإتحاد مازال مقتنعًا بأنّ «التجارة الناعمة» كانت قادرة على تهدئة العلاقات الدولية، وأنّ الامن نابع من التكامل الاقتصادي والاتصال والتبادلات عبر الحدود والسلطة التنظيمية لبروكسل.[1]

صحيح أنّ الناتو يتجنب المواجهة المباشرة مع روسيا في البحر الأسود ولكن هذا لا ينفي الخشية من وقوع حوادث غير متوقعة قد تخرج عن نطاق السيطرة تدفع الأطراف في هذه المواجهة إلى التصادم العسكري فتتصاعد الأمور دراماتيكيًا، والواقع مليء بمثل هذه الشواهد.

المحور الثالث: مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأسود

أعاد التدخل الروسي عسكريًا في أوكرانيا عام 2022 استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية كواحد من أولويات الإستراتيجية الروسية في محيطها، إذ مضت في خططها العسكرية مبررة ذلك

1– Florent Marciacq, Mer Noire: rivalites et enjeux de securite europieenne, politique etrangere, 2024. sur le site www.revues.armand–colin.com

بالتهديد الأمني الذي يأتيها من توسع حلف الناتو شرقًا، ومن رغبة أوكرانيا في الحصول على عضوية الحلف. فهذه البقعة الجغرافية تعد من مناطق الصدام بين الأوراسية والأطلسية، إذ تتصادم فيها مصالح روسيا في الحفاظ على أمنها القومي من جهة، ومصالح الأطلسية المتمثلة في رغبة الإتحاد الأوروبي في التوسع، وإستراتيجية الحلف الأطلسي في ضم المزيد من دول أوروبا الشرقية بهدف تطويق روسيا إستراتيجيًا من جهة أخرى.

لذلك كان لهذه الحرب تأثير مباشر على تدافع القوى لإعادة تموقعها في تراتبية التوازنات في المنطقة للحفاظ على مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المستقبل القريب والبعيد.

أولًا: تداعيات الحرب الأوكرانية 2022 على أمن الطاقة

إنّ مصالح الناتو في البحر الأسود تتعدى فكرة الامن والإستقرار إلى ضمان مصالحه الطاقوية هناك، إذ تعد منطقة البحر الأسود مركزًا مهمًا لتوجيه صادرات النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وما وراءهما. كما توفر المنطقة فرصًا عديدة لإتصالات إضافية بين أوروبا وآسيا الوسطى. بحيث تشير التقديرات إلى أنّ 34% من واردات الغاز الطبيعي والنفط الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي تمر عبر الدول المطلة على البحر الأسود، وهذا الإتجاه في حالة نمو مستمر.

يحتوي البحر على إحتياطيات من الغاز الطبيعي لم يتم تحديد حجمها بعد، والتي تقوم الدول المشاطئة حاليًا بأعمال التنقيب فيها. ولكن وفقًا للتوقعات التقريبية، يمكن ان يحتوي الجرف القاري الأوكراني على اكثر من 2000 مليار متر مكعب من الغاز، وأكدت تركيا أنّ الإحتياطات المؤكدة في منطقتها الاقتصادية الخالصة يمكن أن يصل على 710 مليار متر مكعب، في حين أنّ رومانيا ستمتلك، وفقًا للتقديرات، ما بين 150 و200 مليار متر مكعب.[1] ومع إفتراضية أنّها قابلة للاستغلال فإنّها ستشكل دعائم قوية لاقتصاد إقليمي قوي. ولكن يمكن لهذه الآفاق أن تتبدد إذا وقعت المنطقة تحت السيطرة الروسية.

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المنطقة الإقتصادية الخالصة على بعد 200 ميلًا بحريًا من الساحل وفي حال

1 – Lord Mark LANCASTER ,Ibd.

فشل منطقة البحر الأسود في التوصل إلى توافق في الآراء أو في حال وجود غلبة روسية في المنطقة، فإنّ من سيبادر إلى التنقيب أولًا هو من سيفوز بالرهان. لأنّ ومع إبتعادهم تدريجيًا عن المورد الروسي، يعتمد أعضاء الناتو وكذلك الإتحاد الأوروبي، على هذه الإحتياطات لتلبية إحتياجاتهم الطاقوية.

لذلك فإنّ الدول الأعضاء في الناتو والإتحاد الأوروبي مصممون وكرد على السيطرة الروسية على معظم سواحل التوريد الأوكرانية، على تنويع إمداداتهم وبنيتهم وطرق مواصلاتهم من أجل وضع حد للإستهلاك الأحفوري الروسي. هذا الأمر يتطلب جهود كبيرة وعملية تنسيق وشراكات لتعزيز الترابط لا سيما داخل مجتمع الطاقة.[1]

ومن ضمن هذه الجهود، وقعت أذربيجان وجورجيا والمجر ورومانيا مذكرة تفاهم بشأن بناء كابل بحري بطول 1195 كم يربط بين بوخارست وأذربيجان، خلال الأزمة الطاقوية عام 2022 في أوروبا ضمنت أذربيجان، بما ما تملكه من مخزون طاقوي ، إمدادات الطاقة في أوروبا من خلال ممر الغاز في جنوب أوروبا، كذلك في جورجيا يتم دراسة مشروع مد كابل بحري كهربائي تحت الماء يربط هذا البلد برومانيا.[2]

كما تتشارك مولدوفا وأوكرانيا في العديد من مشاريع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تكثيف شراكة الطاقة بين البلدين، بفضل المساعدات التي قدمتها الدول الحليفة والمؤسسات الإقليمية (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير) مما أتاح لها تنويع إمداداتها من الغاز والتقليل من الإعتماد على الغاز الروسي.

في المقابل لا بد من الإشارة إلى ان أوكرانيا دولة منتجة للغاز الطبيعي وتمتلك قدرات تخزينية مهمة، فهي تأتي بعد النروج في قدراتها الطاقوية على الصعيد الأوروبي، لذلك تعد لاعبًا رئيسيًا في أمن الطاقة الأوروبي. وهو ما يفسر أحد أوجه الصراع الجيوسياسي بين روسيا والأطلسي أي الصراع على أمن الطاقة وموارد الغاز والنفط وطرق

1- مجتمع الطاقة هو منظمة دولية تجمع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه بهدف إنشاء سوق طاقة أوروبية متكاملة. وهي تشمل الاتحاد الأوروبي وألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا الشمالية ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجورجيا.

2- Tsereteli, Mamuka, “Black Sea Cables to Slake Europe’s Thirst for Energy”, Center for Eruopean Policy Analysis, 31 January 2023. **https://cepa.org/article/black-sea-cables-to-slake- europes-thirst-for-energy/**

الإمدادات بإعتبار أوكرانيا تشكل حلقة وصل أساسية عبر سواحلها المطلة على البحر الأسود تربط المنطقة بأوروبا والعالم.

من هنا يتضح أنّ عملية السيطرة على البحر الأسود لها تداعيات على أسواق الطاقة العالمية والإمدادات الغذائية العالمية، الامر الذي يعزز المخاوف بشأن ارتفاع أسعار النفط ، بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي ذو الأهمية العالية بالنسبة للإقتصاد العالمي.

ثانيًا: مستقبل التنافس الجيوسياسي الدولي والإقليمي في المنطقة

منذ إتفاقية لوزان عام 1923 التي أُعيد التفاوض عليها عام 1936 من خلال إتفاقية مونترو، تمّ تأسيس سيادة تركية على مضيقين إستراتيجيين، البوسفور والدردنيل، يعتبر هذا الأمر مهمًا في الجغرافيا السياسية العالمية، إذ يستحيل الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط من البحر الأسود والعكس صحيح دون المرور عبر هذه الممرات البحرية. كانت تركيا عضوًا في الحلف الأطلسي منذ العام 1952، وبالتالي كانت حليفًا للغرب خلال الحرب الباردة، وهي الدولة الوحيدة المطلة على البحر الأسود التي لم تكن ضمن الفلك الشيوعي، وقد لعبت دور الحاجز الذي يمنع أي تمدد للقوة السوفيتية. أمّا اليوم فإنّ هذه الدولة تتصرف كما الإلكترون الحر في فلك العلاقات الديبلوماسية مع غيرها من الدول. وكجزء من الصراع الروسي–الأوكراني، قررت تركيا عام 2022 تعليق حرية حركة السفن الحربية في مضيقيها. هذا الأمر أعاق وصول الاسطول الحربي الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط، لكنّه شكل خدمة لروسيا بحيث منع وصول الإمداد العسكري الأطلسي إلى أوكرانيا عبر البحر، وهو أمر يستحق التوقف عنده في منطق الإستراتيجية الغربية تجاه روسيا في البحر الأسود.

أولت روسيا منذ فترة طويلة أهمية إستراتيجية كبرى لهذه المنطقة، والتي تعتبرها ضرورية للحفاظ على «مجال نفوذها» ووصولها إلى مناطق أخرى مهمة جغرافيًا مثل شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا، لطالما إعتبرت موسكو موقعها في البحر الأسود ضروريًا للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى. فإنّ هذا هو محور إنعكاسها الإستراتيجي، والذي بموجبه يجعل موقع روسيا

المهيمن في أوراسيا لاعبًا عالميًا رائدًا. ومن خلال العمل من أجل مصالحها الطويلة الأجل في البحر الأسود، تحافظ روسيا على هذه المنطقة في طليعة إستراتيجيتها العالمية للمستقبل، بغض النظرعن نتائج حربها على أوكرانيا. ستبقى هذه المنطقة تحظى بإهتمام إضافي لأنّها تمثل أحد مراكز الثقل في سياساتها العامة والعسكرية .

أمّا الدور الإستراتيجي الأهم للقوى الإقليمية في منطقة البحر الأسود فسيكون لتركيا والتي بحكم موقعها الجغرافي كبوابة عبور إلى البحر المتوسط وقربها من آسيا الوسطى وروسيا، لعب دور المتغير والفاعل في فهم مسار العلاقات والمصالح المتبادلة والمتعارضة بين القوى الكبرى لا سيما روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

تحاول تركيا أن تبقى على مسافة متوازنة من أطراف الصراع في البحر، لأنّها تعلم أن «الملكية الإقليمية» للبحر التي تدعيها قد تمّ خرقها من خلال تحول الصراع بين الأوراسية والأطلسية في منطقة تتحكم هي بسيادتها، وهي لا تستطيع أن تغلق الأبواب في وجه روسيا البلد الذي تتزود منه بإحتياجاتها الهيدروكربونية (تمثل 25% من وارداتها النفطية، و45% من إمداداتها من الغاز الطبيعي)، ما سيشكل خطرًا على الاقتصاد المحلي في ظل تضخم وصل إلى 48% في البلاد عام 2023.[1]

ورغم إدانتها للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا إلّا أنّها لم تدخل في نظام العقوبات الغربية على روسيا وإنخرطت في جهود الوساطة الديبلوماسية، إن من ناحية السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع أو من جهة جهود الوساطة إلى جانب الأمم المتحدة لتأمين ممرات آمنة لنقل الحبوب وحل أزمة الغذاء العالمية.

أمّا روسيا بدورها لا تستطيع تجاهل أنّ تركيا تقع على مفترق طرق المناطق الأخرى الأكثر غنىً بالموارد الهيدروكربونية (آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، شرق البحر الأبيض المتوسط)، مما يعني أنّها تميل إلى إقامة علاقات سوية مع تركيا البلد الذي تشهد مضائقه عبور ملايين براميل النفط يوميًا.

من هنا كان مسعى الدولتين إلى تطوير مشاريع تحقق مصالحهما في مجال الطاقة، مثل خطي أنابيب الغاز الذي يربطهما عبر البحر الأسود: بلوستريم

1- Revue Historique, ibd.

وتركي ستريم،، الأول لتزويد تركيا والثاني لإمداد جنوب أوروبا.

في ظل هذه السياسة التركية الساعية إلى التوازن، تسعى روسيا إلى البحث عن منافذ جديدة نحو البحر المتوسط، إذ وقعت إتفاقية خطوط أنابيب مع بلغاريا واليونان عام 2007، هذه الإتفاقية ستوفر لروسيا عبر اليونان معبرًا بديلًا عن مضيقي الدردنيل والبوسفور في البحر الأسود، حيث سيتم نقل الغاز الروسي وإمدادات بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية عبر البلقان، ومن ميناء بورغاس في بلغاريا إلى ميناء ألكسندروبولي في اليونان.

تأخذ منطقة البحر الأسود حيزًا مهمًا في نظام الأمن الأوروبي ككل، إذ لا يمكن تحليل تفاعلات المنطقة بمعزل عن تفاعلات الدول الأوروبية التي ترتبط معها بجملة من القضايا أهمها: الإندماج المؤسساتي مع الغرب إقتصاديًا وسياسيًا، المشاريع البحرية في البحر الأسود، التنافس على الزعامة الإقليمية في البحر الأسود، أهمية المنطقة كونها تشكل معبرًا جغرافيًا للطاقة من القوقاز وبحر قزوين نحو آسيا الوسطى وأوروبا.

تؤدي المنطقة دورًا مزدوجًا بالنسبة للهوية الأمنية الأوروبية، فهي جسر من وإلى أوروبا، وأي حالة عدم إستقرار فيه ستتأثر الدول الأوروبية بها مباشرة. وكون رومانيا وبلغاريا عضوان في الإتحاد الأوروبي كما في الحلف الأطلسي، فإنّ موقعهما المطل على البحر الأسود يجعل من البلدين حصنًا في حماية الأمن الأوروبي وهو يعطي مبررًا واقعيًا لتواجد قوات الحلف الأطلسي في أراضيهما. وهو ما إعتبرته روسيا تهديدًا لأمنها القومي. ويمكن لهذين البلدين إستغلال حالة الصراع الروسي–الأطلسي للعب أدوار جديدة إقليمية والإستفادة من موقعهما الإستراتيجي في المنطقة.

ولكن من الملاحظ أن لا إستراتيجية واضحة للاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الأساسية في البحر الأسود وتجاه دور الإتحاد في الدخول في لعبة التنافس الجيوسياسي في المنطقة، فكثيرًا ما تكون سياسة الحلف الأطلسي هي الطاغية وهي ما تستتر خلفه الدول الأوروبية فيما خصّ الحراك الدولي والإقليمي في المنطقة.

ولأنّ منطقة البحر الأسود تتوسط قارتي آسيا وأوروبا كان لا بد للقوى الصاعدة أن توليها أهمية إستراتيجية. فالصين

تعتبرها فضاءً جديدًا للتنافس الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لزيادة إحتياجات الصين من الموارد الطاقوية سعت إلى توسيع دائرة نفوذها بالقرب من آسيا الوسطى، نحو البحر الأسود بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف سلعها التجارية.

دخلت كل من بلغاريا ورومانيا في إطار مبادرة الحزام والطريق، كدولتين ضمن الاتحاد الأوروبي وضمن الدول المطلة على البحر الأسود. تبدو فرص التعاون التجاري والإقتصادي مع الصين مهمة لكلا الدولتين، ولكنّ التخوف من عدم التوازن التجاري والدخول في أزمة ديون مع الصين، جعل معظم المشاريع تسير ببطء وهي غير قادرة على تحقيق مكاسب متوازنة بين الصين ودول البحر الأسود.[1]

وتبقى الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للصين في هذه المنطقة، ضمن إطار طرق المواصلات من سكك حديد نحو أوروبا الوسطى والغربية لتفعيل نشاطها التجاري والإقتصادي وبعض مبادرات التعاون الإقتصادي، بينما يبقى سعي دول المنطقة وتوجهها نحو الإتحاد الأوروبي للانضمام إليه بإعتباره الشريك الاقتصادي الأول.

وفي هذا الإطار تعتبر الولايات المتحدة الصين منافسًا إستراتيجيًا لها وتسعى إلى عرقلة مبادرة الحزام والطريق في هذه المنطقة.

أمّا الهند كدولة آسيوية، فتسعى للخروج من آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر البحر الأسود، من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الساحلية في البحر الأسود (جورجيا، بلغاريا، رومانيا). من خلال الحراك الديبلوماسي والسياسي للهند خارج الهندوباسيفيك. تعول الرؤية الهندية الجديدة على جعل أوروبا مننطقة إستثمارات وسوقًا لتكنولوجيا المعلومات القادمة من الهند، محاولة إيجاد موقع لها كقوى صاعدة في البحار من خلال تعزيز وجودها في البحار والمحيطات كقوة بحرية وفق إستراتيجيتها البحرية الجديدة.

خاتمة:

في القرن الحادي والعشرين، تكونت مراكز القوة الجديدة في العالم في منطقتي آسيا والمحيط الهادىء، لكنّ هذا التمركز

1- Steven Everts the role of china in the broader black sea region foreword, in: alexander martin (ed), china in the broader black sea region, GLOBSEC, Slovakia, 2021, p II.

أعطى زخمًا جديدًا للأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة، كما سلط الضوء على الأهمية الإستراتيجية لمنافذ التجارة البحرية، مما قد يعطي دفعًا لتحركات الدول على مختلف الصعد، سياسيًا، عسكريًا، اقتصاديًا... وقد أدى هذا الإنعكاس إلى بروز تطورات جديدة قد تؤثر في التوازنات الجيوسياسية في الوقت الراهن ومستقبلًا. الامر الذي سيساهم في إعادة تشكيل نمط جديد من العلاقات في إطار التفاعلات الدولية.

أدى الموقع الجغرافي للبحر الأسود دورًا مهمًا في إعادة توزيع القوة العالمية والإقليمية، وقد أثرت الحرب الروسية–الأوكرانية كثيرًا في دفع الدول المتنافسة في المنطقة إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها في منطقة البحر الأسود وجعلها تنخرط في التفاعلات الإستراتيجية التي تضمن لكل طرف نفوذه بما تسمح به قدراته على الأرض. وبناء عليه يمكن إيجاز الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بعدة نقاط:

–أصبح البحر الأسود منطقة تقاطع المصالح بين روسيا والحلف الأطلسي، فالحرب الأوكرانية وإن كانت تدور رحاها في البر الروسي والأوكراني، ولكنّها أيضًا صراع على النفوذ في البحر الأسود، ليتحول البحر إلى نقطة تصادم وتوتر حادة بين الأوراسية والأطلسية نظرًا لأهمية موقعه الإستراتيجي.

– أعطى البحر لتركيا دورًا جيوستراتيجيًا، وجعلها لاعبًا رئيسيًا في المنطقة بموجب إتفاقية مونترو التي منحت الدولة التركية الكثير من الإمتيازات في حالتي السلم والأمن.

–تنظر روسيا إلى السيطرة على البحر الأسود على أنّها مركز الثقل في إستراتيجيات أمنها القومي ونقطة إطلاق رئيسية لتحقيق حلمها ب «المياه الدافئة».

–أصبحت منطقة البحر الأسود خط صدع مركزي في المنافسة بين روسيا والغرب، إذ إنّها مفترق طرق إستراتيجي وأمني لدول تحتل مساحة كبيرة من قلب الأرض التي نظّر لها المفكرون الغربيون، ونقطة عبور لناقلات النفط والغاز بين أوروبا وآسيا.

– يظهر في منطقة البحر الأسود تشكل نمط تعددي لتوزيع القوة، وهو واحد من أهم سمات النظام العالمي الجديد، يفرضه منطق الطاقة والأمن من جهة ومنطق القوة التي يملكها كل طرف من

أطراف الصراع من جهة ثانية، مما سينعكس على تراتبية القوة العالمية.

المصادر:

رمضان عبد العال، روسيا في البحر الأسود 1 (شبه جزيرة القرم)، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024، على الموقع الإلكتروني: https//:eurasiaar.org/

2-ليزا آي أرنسون، جيفري مانكوف، نحو إستراتيجية أمريكية جديدة لمنطقة البحر الأسود، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، 2023، على الموقع الإلكتروني:

https://natourcenters.com/

3-عباس محمد الزين، روسيا بين بحرين وقرنين، 25\2\2023، على موقع قناة الميادين: https://www.almayadeen. net/research-papers/ .

4-توماس لا تشان، البحر الأسود... أهمية إستراتيجية ودور حيوي في حرب أوكرانيا، 15\8\2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.dw.com/ar/

5-علي دريج، تعاون غير مسبوق...روسيا تسمح للصين وإيران بالمشاركة في تجريف قناة الفولغا، 2023، قناة الميادين، على الموقع الإلكتروني: https://www.al-mayadeen.net/news/politics

6-علي دريج، المواجهة الروسية-الأطلسية تنتقل إلى البحر الأسود... المنطقة على فوهة بركان، على موقع قناة الميادين: almayadin.net، 2023

-ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديدة، طرابلس، 2004، ص 433.

7-المادة الثانية من إتفاقية مونترو 1936.

4. 8-Lord Mark LANCASTER, RUSSE NAVIGUER EN EAUX TROUBLES, LES INCIDENCES DE LA GUERRE RUSSE EN UKRAINE SUR LA SÉCURITÉ EN MER NOIRE, rapport de l,Assemblee paelementaire de l,OTAN,2023.
5. 9-Aliano, Adam, "Is Russia Exploiting a Gap in the Montreux Convention?" Lawfare Blog, Russia-Ukraine War, 14 June 2022. https:// www.lawfareblog.com/russia-exploiting-gap-convention
6. 10-Mer Noir et enjeux strategiques, Revue Histoire,2023,sur la site :

2024. Available at: https://eurasiaar.org/

2. Lisa A. Aronson & Jeffrey Mankoff, Towards a New American Strategy for the Black Sea Region, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2023. Available at: https://natourcenters.com/

3. Abbas Mohammed Al-Zein, Russia Between Two Seas and Two Centuries, 25/02/2023, on Al-Mayadeen website: https://www.almayadeen.net/research-papers/

4. Thomas La Chan, The Black Sea... Strategic Importance and a Vital Role in the Ukraine War, 15/08/2023. Available at: https://www.dw.com/ar/

5. Ali Dreej, Unprecedented Cooperation... Russia Allows China and Iran to Participate in the Dredging of the Volga Canal, 2023, Al-Mayadeen. Available at: https://www.almayadeen.net/news/politics

6. Ali Dreej, The Russian-Atlantic https://revue-histoire.fr/actualite-histoire/mer-noire-et-enjeux-strategiques/

7. 11-Florent Marciacq, Mer Noire: rivalites et enjeux de securite europieenne, politique etrangere, 2024. sur le site www.revues.armand-colin.com

8. 12-Tsereteli, Mamuka, "Black Sea Cables to Slake Europe's Thirst for Energy", Center for Eruopean Policy Analysis, 31 January 2023. https://cepa.org/article/black-sea-cables-to-slake- europes-thirst-for-energy/

9. 13-Steven Everts the role of china in the broader black sea region foreword, in: alexander martin (ed), china in the

10. broader black sea region, GLOBSEC, Slovakia, 2021, p II.

11. Sources:

1. Ramadan Abdel Aal, Russia in the Black Sea (Crimean Peninsula), Arab Eurasian Studies Center,

Revue Histoire, 2023. Available at: https://revue-histoire.fr/actualite-histoire/mer-noire-et-enjeux-strategiques/

12. Florent Marciacq, Black Sea: Rivalries and European Security Issues, Foreign Policy, 2024. Available at: www.revues.armand-colin.com

13. Mamuka Tsereteli, Black Sea Cables to Slake Europe's Thirst for Energy, Center for European Policy Analysis, 31 January 2023. Available at: https://cepa.org/article/black-sea-cables-to-slake-europes-thirst-for-energy/

12. 14. Steven Everts, The Role of China in the Broader Black Sea Region, in: Alexander Martin (ed.), China in the Broader Black Sea Region, GLOBSEC, Slovakia, 2021, p. II.

Confrontation Moves to the Black Sea... The Region on the Brink of an Eruption, 2023, Al-Mayadeen website: https://www.almayadeen.net

7. Alexander Dugin, Foundations of Geopolitics: The Geopolitical Future of Russia, translated by Imad Hatem, 1st edition, New Book House, Tripoli, 2004, p. 433.

8. Article 2 of the Montreux Convention (1936).

9. Lord Mark Lancaster, Russia Navigating Troubled Waters: The Impact of the Russian War in Ukraine on Black Sea Security, NATO Parliamentary Assembly Report, 2023.

10. Adam Aliano, Is Russia Exploiting a Gap in the Montreux Convention?, Lawfare Blog, Russia-Ukraine War, 14 June 2022. Available at: https://www.lawfareblog.com/russia-exploiting-gap-montreux-convention

11. Black Sea and Strategic Issues,